Document: EB 2013/110/R.20/Rev.1
Agenda: 10(b)(i)
Date: 11 December 2013
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق

بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع تنمية مجتمعات المراعي – المرحلة الثالثة

مذكرة إلى السادة ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي

الأشخاص المرجعيون:

الأسئلة التقنية:

Robson Mutandi
المدير والممثل القطري
رقم الهاتف: +251-116-172-439
البريد الإلكتروني: r.mutandi@ifad.org

نشر الوثائق:

Deirdre McGrenra
مديرة مكتب شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: +39 06 5459 2374
البريد الإلكتروني: gb_office@ifad.org

المجلس التنفيذي – الدورة العاشرة بعد المائة
روما، 10–12 ديسمبر/كانون الأول 2013

للموافقة

المحتويات

خرائط منطقة المشروع **iii**

موجز التمويل **v**

توصية بالموافقة **1**

أولا- السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي **1**

ألف- التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر 1

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية
وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج 2

ثانيا- وصف المشروع **3**

ألف- منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة 3

باء- الهدف الإنمائي للمشروع 4

جيم- المكونات/النتائج 4

ثالثا- تنفيذ المشروع **5**

ألف- النهج 5

باء- الإطار التنظيمي 6

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة 6

دال- الإدارة المالية والتوريد والتسيير 7

هاء- الإشراف 8

واو - استثناءات من شروط الصندوق العامة لتمويل التنمية الزراعية وسياساته التشغيلية 9

رابعا- تكاليف المشروع وتمويله وفوائده **9**

ألف- تكاليف المشروع 9

باء- تمويل المشروع 9

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية 10

دال- الاستدامة 11

خامسا- الاعتبارات المؤسسية **12**

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق 12

باء- المواءمة والتنسيق 12

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق 12

دال- الانخراط في السياسات 12

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني **13**

سابعا– التوصية **13**

الملحق

اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها 14

الذيل

الإطار المنطقي 1

خرائط منطقة المشروع

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية
العمليات الممولة من الصندوق

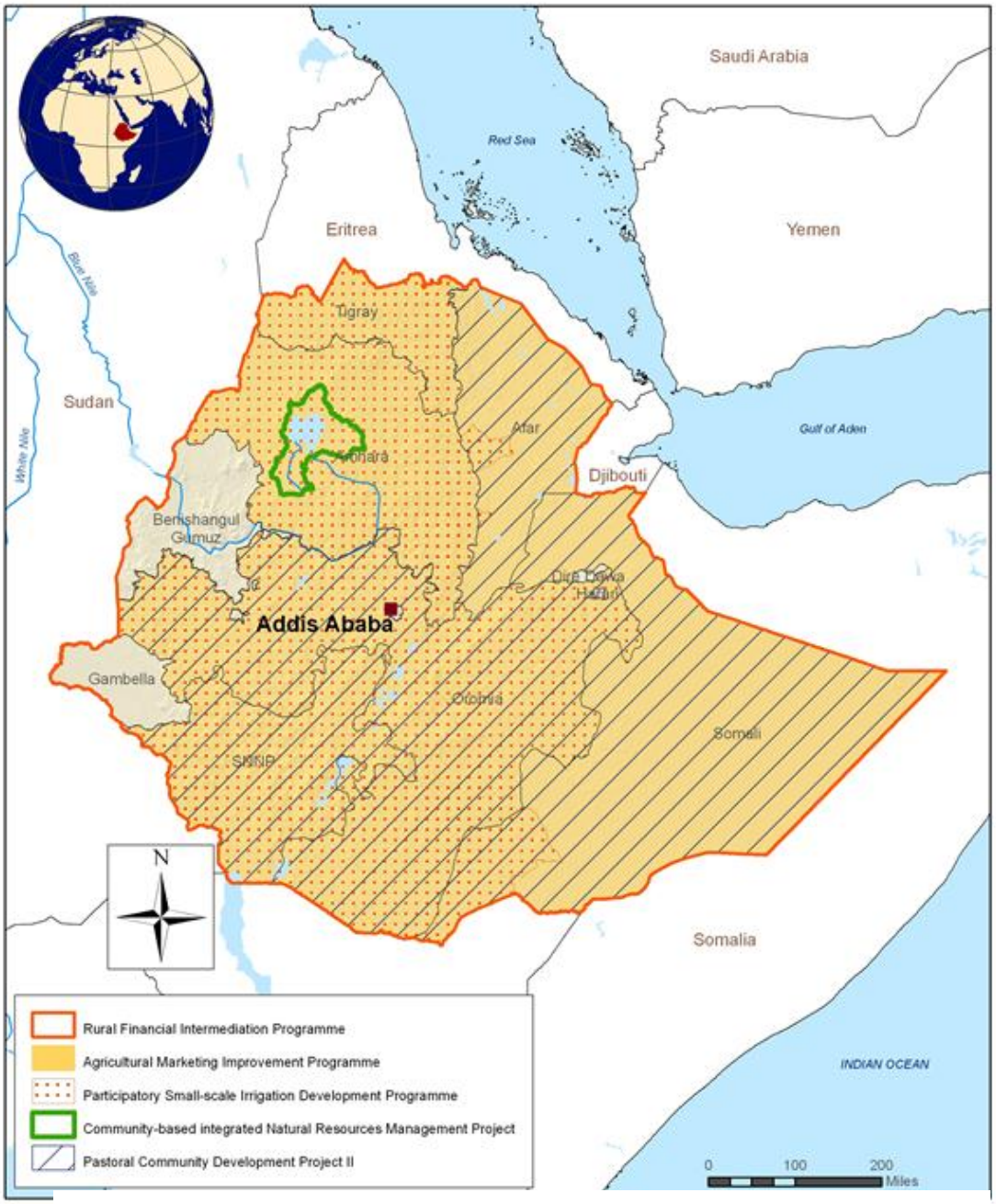

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

مشروع تنمية مجتمعات المراعي – المرحلة الثالثة

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

مشروع تنمية مجتمعات المراعي – المرحلة الثالثة

موجز التمويل

المؤسسة المُبادِرة:	البنك الدولي/الصندوق
المقترض:	جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
الوكالة المنفذة:	وزارة الشؤون الاتحادية
التكلفة الكلية للمشروع:	2218. مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	55.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 85 مليون دولار أمريكي تقريبا)[1]
شروط قرض الصندوق:	مدة القرض 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها 10 سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75 في المائة) سنوياً
الجهة المشاركة في التمويل:	البنك الدولي
قيمة التمويل المشترك:	المؤسسة الدولية للتنمية: 100 مليون دولار أمريكي
مساهمة المقترض:	5 ملايين دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	13.2 مليون دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	البنك الدولي/الصندوق
المؤسسة المتعاونة:	البنك الدولي

[1] يبلغ مجموع الموارد المتاحة في إطار الدورة الحالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء من أجل جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 85 مليون دولار أمريكي، بينما تبلغ مساهمة الصندوق الكلية المتوقعة في المشروع مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع سد الفجوة التمويلية البالغة مليون دولار أمريكي كلياً أو جزئياً عن طريق: (1) مصادر تمويل مشتركة أخرى لم تحدَد بعد؛ و/أو (2) عمليات إعادة تخصيص ضمن نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مما يُتوقع توافره بنهاية عام ؛ و/أو (3) موارد مقرر إتاحتها للمقترض في عام في إطار الدورة التالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وستلتمس الموافقة على التمويل الإضافي من المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء.

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع تنمية مجتمعات المراعي – المرحلة الثالثة، على النحو الوارد في الفقرة .

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية من أجل مشروع تنمية مجتمعات المراعي – المرحلة الثالثة

أولا– السياق الاستراتيجي والأساس المنطقي

ألف– التنمية القُطْرية والريفية وسياق الفقر

1- إثيوبيا بلد كبير يتسم بالتنوع ويبلغ عدد سكانه 91.7 مليون نسمة (2012). وهو بلد غير ساحلي يقع في القرن الأفريقي وتبلغ مساحته 1.1 مليون كيلومتر مربع. وتتضمن بيئته البيوفيزيائية مجموعة متنوعة من الأنظمة الإيكولوجية تختلف فيما بينها اختلافا كبيرا من حيث المناخ وخصائص التربة وأصناف النباتات والإمكانيات الزراعية والتنوع البيولوجي والموارد المائية. ولا يقطن المراكز الحضرية إلا 17 في المائة من السكان، جلهم متركزون في أديس أبابا. ومن المتوقع، حسب معدل النمو السنوي الحالي البالغ 62. في المائة، أن يبلغ عدد سكان إثيوبيا 130 مليون نسمة بحلول عام 2025.

2- يتبع الحكم في إثيوبيا نظاماً اتحادياً ديمقراطياً أرسيت دعائمه في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وهو يضم تسع ولايات (أقاليم) متمتعة بالحكم الذاتي ومدينتين متسمتان بوضع خاص. وشهدت البلاد مساعٍ حثيثة لاحلال اللامركزية وصولا إلى مستوى كل من الإقليم والمنطقة (ووريدا) في الحكم، خاصة منذ عام 2003.

3- حققت إثيوبيا نمواً اقتصادياً قوياً في السنوات الأخيرة، بمعدل نمو متوسط بلغ 10.7 في المائة سنوياً منذ 2004/2003 إلى 2012/2011، بينما بلغ المتوسط الإقليمي 5.4 في المائة. كما أحرزت تقدماً كبيراً في ميدان التنمية الاجتماعية والبشرية على مدى العقد الأخير. ومع ذلك، مازال الفقر يمثل أحد التحديات الكبرى في البلاد، رغم إسهام النمو الاقتصادي في التخفيف من حدته في المناطق الحضرية والريفية، حيث تم تخليص 2.5 مليون شخص من قبضة الفقر منذ عام 2005 ، وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 38.7 في المائة في الفترة 2005/2004 إلى 29.6 في المائة في الفترة 2011/2010 (نسبة إلى خط فقر يعادل 0.6 دولار أمريكي يوميا).

4- تنفذ حكومة إثيوبيا حالياً خطتها الطموح للنمو والتحول ("الخطة"، 2011/2010 – 2015/2014)، التي تستهدف في الأجل الطويل الانتقال بإثيوبيا إلى مصاف بلدان الدخل المتوسط بحلول عام 2023 وترمي

إلى تحقيق معدلات نمو لا تقل عن 11.2 في المائة سنوياً خلال فترة الخطة. ولتحقيق أهداف الخطة، تطبق الحكومة نموذج "الدولة التنموية" تلعب من خلاله دوراً قوياً في كثيرٍ من جوانب الاقتصاد. وتحدد الخطة أولويات للقطاعات الأساسية مثل الزراعة والصناعة باعتبارها محركات النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص العمل. كما تعيد التأكيد على التزام الحكومة بالتنمية البشرية. وقد وضع شركاء التنمية برامج تتواءم بشكل عام مع أولويات هذه الخطة.

5- يتمحور جدول أعمال الصندوق المتعلق بتوسيع النطاق في إثيوبيا حول الدروس المستفادة من تجارب الصندوق في هذا البلد على مر السنوات. ويستند توسيع النطاق إلى حدٍ بعيد إلى أفضل الممارسات المجربة والمختبرة والابتكار وقصص النجاح. فعلى سبيل المثال، هيأت الدروس المستفادة من المرحلة الأولى من مشروع تنمية مجتمعات المراعي أساس توسيع النطاق من أجل المرحلة الثانية من المشروع، والتي تخضع لمزيدٍ من توسيع النطاق من أجل المرحلة الثالثة منه، مما يبرز الأهمية التي تلحقها الحكومة بالتنمية الرعوية باعتبارها وسيلة للحد من الفقر في أوساط أشد الأسر الريفية معاناةً من الإهمال والهشاشة.

باء- الأساس المنطقي والمواءمة مع الأولويات الحكومية وبرنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج

6- يقوم برنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية المستند إلى النتائج لإثيوبيا (الذي ينتهي في عام 2015) على التقدم الذي أحرزته البلاد في السنوات الأخيرة، ويستهدف مساعدة الحكومة في التصدي للفقر في الأقاليم النامية التي يسكنها أساسا جل سكانها إلى طائفتي الرعاة والرعاة المزارعون. وقد صُممت المرحلة الثالثة، دعماً للخطة، بحيث تعالج معاناة أشد المجتمعات الرعوية هشاشة، التي توالى إغفالها تاريخيا في جداول الأعمال الانمائية. ويقطن الرعاة، الذين يمثلون نسبة تتراوح بين 12 و15 في المائة من سكان البلد، مناطق نائية ومهمشة تتصف برداءة البني الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، والافتقار إلى خدمات الدعم. ويعمل المشروع على توسيع نطاق نهج التنمية التي يوجهها المجتمع لزيادة الانتشار من خط الأساس الذي شمل نحو 000 250 أسرة رعوية ورعوية زراعية إلى ما يقرب من 000 600 أسرة، مما يمثل 25–30 في المائة من مجموع السكان من الرعاة.

7- **السياق الاجتماعي–الاقتصادي.** يتعلق الرعي في إثيوبيا بنظام اقتصادي لسبل العيش يستند أساساً إلى الإنتاج الحيواني الموسع، كما يتعلق بخصائص المجتمعات التي تقطن الأراضي المنخفضة من البلاد القاحلة وشبه القاحلة. ويمكن تقسيم الأسر الرعوية إلى ثلاث فئات: (1) الأسر الثرية نسبياً، ممن يمتلكون قدراً معتبراً من الأصول الحيوانية؛ (2) والأسر التي تمتلك قطعان وأسراب صغيرة والتي تعتمد، إلى حدٍ ما، على زراعة المحاصيل أو على الصفقات التجارية العارضة أو على بيع عمالتها (رعاة مزارعين)؛ (3) والأسر التي تتحول تدريجياً إلى هجر سبل العيش الرعوية. ومن شأن نجاح الرعاة في توسيع أنظمة الإنتاج الحيواني التي يمتلكونها أن يتأثر بعوامل مثل القدرة على التنقل، والوصول إلى المراعي والأسواق والخدمات الجيدة (مثل الرعاية الصحية للحيوانات)، وشدة الصدمات المناخية.

8- أثارت زيادة الطلب على الإنتاج الحيواني، داخلياً في الأسواق الإثيوبية وفي بلدان مجاورة مثل جيبوتي وكينيا والصومال والسودان، حركة تغيرات في سبل العيش الرعوية. وزاد على وجه الخصوص إضفاء الطابع التجاري على الإنتاج الحيواني، مما أفضى إلى تجميع القطعان. وأدى ذلك، رغم تمكن الكثير من الأسر الرعوية من تحسين سبل عيشها القائمة على الإنتاج الحيواني، إلى عجز عدد متزايد منها عن الحفاظ على سبل عيشها التقليدية كأنشطة مجدية. وبالتالي، يشهد الميدان الرعوي تسرب شريحة متنامية من السكان الذين كانوا يمارسون الرعي تقليدياً، حيث انصرف بعضهم إلى الرعي الزراعي بينما سقط البعض الآخر في قبضة العوز.

9- لطالما عانى مجتمع الرعاة في الماضي من التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي نتيجةً لعدم إيلاء صناع السياسات اهتماماً كافياً بهم. وبالرغم من تحقق تحسينات معتبرة على مدى السنوات العشر الأخيرة، يبقى الرعاة مفتقرين إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

10- **المجموعة المستهدفة واستراتيجية الاستهداف.** زادت المشاركة الاجتماعية في عملية تخطيط المرحلة الثانية من المشروع من عام إلى آخر، لاسيما بين النساء والشباب في مبادرات للتوعية ولوضع خطط عمل مجتمعية على مستوى الحي الفرعي. ولكن التفاعل مع النساء والشباب وغير ذلك من المجموعات الهامشية (مثل الأقليات الإثنية والمجموعات المتضررة التي تسكن مناطق نائية) مقيد بسبب (1) استراتيجية غير فعالة للتمايز بين الجنسين والاستهداف تهدف إلى تعبئة النساء والشباب وغير ذلك من المجموعات الهامشية؛ (2) عدم تمتع موظفي الوكالات المنفذة على مستويات المنطقة والحي والحي الفرعي بقدرة كافية على الاضطلاع بهذه التعبئة، مقترناً بقصور الوعي بين المجتمعات الرعوية بشأن قضايا التمايز بين الجنسين؛ (3) والميل السائد بين النساء إلى العزوف عن المشاركة نظراً لقلة الوقت أو الحافز أو الثقة بالنفس. وتتبع المرحلة الثالثة أساليب ومبادئ التنمية التي يوجهها المجتمع. وتضمن تصميم المشروع أنشطة تستهدف بشكل محدد النساء ومجموعات هشة أخرى.

11- اتضح في المرحلة الثانية أن إنشاء تعاونيات للادخار والائتمان في المناطق الرعوية يمكن النساء الرعويات من الوصول إلى الخدمات المالية وزيادة سبل العيش المتاحة لهن. ومع ذلك، وبالرغم من ارتفاع نسبة النساء بين أعضاء هذه التعاونيات (أكثر من 50 في المائة)، فقد كان انتفاعهن من الخدمات محدوداً. ويجب في هذا الصدد إنجاز المزيد خلال المرحلة الثالثة، وينطوي مكون برنامج سبل العيش الريفية على أنشطة محددة لتحقيق ذلك.

ثانيا– وصف المشروع

ألف– منطقة المشروع والمجموعة المستهدفة

12- تعتبر المرحلة الثالثة مشروعا وطنيا يشمل جميع المناطق الرعوية في إثيوبيا باستثناء تلك الواقعة في بينيشانغول غوموز وغامبيلا. والهدف الأساسي للمشروع هو السكان الرعاة والرعاة الزراعيين الذين يعيشون في المناطق القاحلة وشبه القاحلة من إثيوبيا ، والذين يقدر عددهم باثني عشر مليون نسمة. ووصل المشروع في مرحلته الأولى إلى 000 600 نسمة زاد عليهم في مرحلته الثانية 1.3 مليون نسمة، أي أن المجموع التراكمي للمستفيدين منه بلغ 1.9 مليون نسمة، نسبة النساء فيهم 52 في المائة. والمفترض أن

تصل المرحلة الثالثة إلى 2.8 مليون راعٍ آخر في 107 منطقة رعوية ورعوية زراعية هي عفار والمنطقة الصومالية وأوروميا ومنطقة الأمم الجنوبية. ويتوقع أن يغطي المشروع خلال فترة تنفيذه التي تمتد 15 سنة معظم المناطق الرعوية والرعوية الزراعية في البلاد، وأن يوفر وصولاً محسَّناً إلى الخدمات العامة ويدعم سبل العيش لحوالي 4.7 مليون راعياً وراعياً مزارعاً. كما سيستحدث نماذج تنفيذ خدمات يوجهها المجتمع ستستفيد منها المجتمعات الرعوية والرعوية الزراعية في أرجاء البلاد كافة.

باء- الهدف الإنمائي للمشروع

13- الهدف الإنمائي للمرحلة الثالثة هو تحسين وصول الرعاة والرعاة المزارعين الإثيوبيين إلى خدمات اجتماعية واقتصادية يوجهها المجتمع. ويتوقع أن يؤدي هذا إلى تحسين سبل عيش الرعاة والرعاة المزارعين عن طريق زيادة دخولهم استقرارها، وتحسين وضعهم التغذوي والصحي والتعليمي، والتوسع في تمكينهم وصلاحياتهم لاتخاذ القرارات في مبادرات التنمية المحلية.

جيم- المكونات/النتائج

14- ستقاس نتائج المشروع وفقاً لزيادة وصول المستفيدين إلى الخدمات العامة والخدمات المالية، مما يتضمن خدمات الإنتاج الزراعي والحيواني المنبعثة بشكل مباشر من تدخلات المرحلة الثالثة وتتواءم مع طلبات المجتمع وأولوياته. وتتضمن النتائج (1) عدد أرباب الأسر من الرجال والنساء في أحياء المشروع الذين يستخدمون الخدمات العامة المتاحة التي تتطرق لأولويات سبل عيشهم؛ (2) وعدد الأسر التي تضطلع بأنشطة مدرة للدخل مستدامة تستند إلى خطط الأعمال؛ (3) وعدد أعضاء التعاونيات نسبةً إلى مجموع سكان المجتمع المستهدف. وفيما يلي وصف لمكونات المشروع الأربعة.

15- **المكون 1: تقديم الخدمات التي يوجهها المجتمع.** ستوسع المرحلة الثالثة نهج التنمية التي يوجهها المجتمع في جميع المناطق الرعوية والرعوية الزراعية، وهي على وجه التحديد 107 منطقة رعوية ورعوية زراعية في مناطق عفار وأوروميا والمنطقة الصومالية ومنطقة الأمم الجنوبية. وسيدعم المكون 1 مشروعات فرعية مجتمعية لإنشاء البني الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في أحياء رعوية ورعوية زراعية مستهدفة. وسيوفر تمويلات استثمارية ستساعد، جنباً إلى جنب مع المساهمات المجتمعية، على توسيع وتحسين تنفيذ الخدمات وإنشاء بني أساسية للتنمية المحلية. كما سيوفر المكون مساعدة تقنية لتعزيز المشاركة وصنع القرار المجتمعي على نطاق واسع في التنمية المحلية. ومن أجل تعزيز عملية التنمية التي يوجهها المجتمع وضمان اضفاء الطابع المؤسسي عليها، ستنشئ المرحلة الثالثة مؤسسات مجتمعية قادرة على الانخراط في التخطيط وتعبئة الموارد، وتنفيذ مشروعات استثمارية عامة صغيرة، وإتاحة الإشراف في تنفيذ الخدمات. كما ستطور المرحلة الثالثة أنظمة الرصد والتعلم على مستوى المجتمع عن طريق (1) استحداث أنساق رصد بسيطة لتستخدمها المجتمعات المستفيدة في تتبع معالم المشروع ونتائجه واستخدام ميزانيته، ولتبين مشاكل التنفيذ وأفضل ممارساته؛ (2) وتيسير منتديات تعلم هيكلية دورية على مستويات الحي والحي الفرعي والمنطقة؛ (3) وتدريب القادة والمتطوعين المجتمعيين على إدارة المعلومات ذات الصلة وتعزيز التعلم من هذه المعلومات. وستطور أيضاً مراكز الأحياء لتكون محاور لتقاسم المعلومات والتعلم. وتندرج تحت المكون 1 ثلاثة مكونات فرعية: (1) مكونات فرعية مجتمعية تمول من خلال صندوق استثمار مجتمعي؛ (2)

وإضفاء الصبغة المؤسسية على نهج التنمية التي يوجهها المجتمع من خلال بناء القدرات على مستوى المنطقة والمجتمع وتعزيز التخطيط ووضع الميزانيات للمناطق على نحوٍ يعكس أولويات المجتمع؛ (3) والرصد الذاتي والتعلم على مستوى المجتمع.

16- **المكون 2: برنامج سبل العيش الريفية.** سيساعد هذا المكون الأسر الرعوية والرعوية الزراعية على تحسين أنظمة سبل العيش لديها عن طريق دعم الوصول المحسَّن إلى الخدمات المالية (من خلال تعزيز المؤسسات المالية القاعدية) والخدمات الاستشارية التي تمكِّنها من تبين فرص الاستثمار المجدية. وسيوفر للأسر أيضاً دعماً تقنياً نحو تعزيز و/أو تنويع أنظمتها الإنتاجية وتشجيع الابتكار. وتندرج تحت المكون 2 ثلاثة مكونات فرعية: (1) تعزيز تأسيس تعاونيات رعوية جديدة؛ (2) تحديد وتطوير فرص العيش؛ (3) وتعزيز بحوث المواءمة والممارسات الابتكارية.

17- **المكون 3: التعلم التنموي وإدارة المعرفة.** سيكمل هذا المكون تركيز التنمية على المستوى المجتمعي للمكونين الأولين بحوار سياساتي، وتفكير استراتيجي حول قضايا التنمية الرعوية، وبناء قدرات المجموعات الرعوية لتحسين قدراتها على المشاركة في حوار السياسات، وتحسين الشفافية والتعلم ضمن المشروع. ويندرج تحت هذا المكون مكونان فرعيان: (1) دراسات تنفيذ سياسات وإدارة للمعرفة؛ (2) وتواصل وتعلم داخلي وبناء قدرات للمجموعات الرعوية.

18- **المكون 4: إدارة المشروع والرصد والتقييم.** ستُنفذ المرحلة الثالثة من خلال مكاتب حكومية على المستوى الاتحادي والإقليمي ومستوى المناطق. وستدعم تنفيذه والإشراف عليه وحدات تنسيق للمشروع وفرق دعم، منها فرق دعم متنقلة.

ثالثا- تنفيذ المشروع

ألف- النهج

19- ستستند المرحلة الثالثة إلى تجارب التنفيذ والدروس المستفادة من المرحلتين الأولى والثانية. وقد ساعدت هذه السلسلة من العمليات على توسيع الخدمات المقدمة للمجتمعات الرعوية والرعوية الزراعية في إثيوبيا وأدخلت نهج التنمية التي يوجهها المجتمع باعتبارها نموذجاً فعالاً للتنمية المحلية. وستوسع المرحلة الثالثة نطاق هذه النتائج الناجحة جغرافياً، مع توسيع نهج التنمية التي يوجهها المجتمع في نفس الوقت. وستساعد المجتمعات المستهدفة على التفكير في جميع أوجه قضاياها التنموية بشكل أشمل، واستهداف أولويات أشد قطاعاتها السكانية استضعافاً على نحوٍ استباقي (خاصة فيما يتعلق بتحسين سبل عيش أفقر الأسر وما سقط منها من ركب أنظمة سبل العيش التقليدية القائمة على الإنتاج الحيواني)، وضمان تحقق الشمول في عملياتها التشاورية، وتعزيز المساءلة فيما بين ممثليها، ودعم الرصد الذاتي والتعلم. كما سترمي إلى دمج أسلوب التنمية التي يوجهها المجتمع في عمليات التخطيط ووضع الميزانيات المعتادة لدى الحكومة، وستتضمن تدخلات لتحسين قدرة الحكومة المحلية وأصحاب المصلحة في المجتمع على تولي أمر أنشطة المشروع.

باء- الإطار التنظيمي

20- سيتولى تنفيذ المرحلة الثالثة كيانات حكومية ومؤسسات مجتمعية قائمة. وسيكون التنفيذ لامركزي، مع اضطلاع المجتمعات المستفيدة بالمسؤولية الأساسية عن معظم أنشطة المشروع. وستنفَذ أنشطة المشروع الأساسية، لاسيما الأنشطة الفرعية لصندوق الاستثمار المجتمعي وتدخلات برنامج سبل العيش الريفية، من خلال مؤسسات وفرق قائمة على المجتمع – مجموعات مجتمعية، وفرق تيسير على مستوى الحي الفرعي، وموفرو خدمات الخط الأمامي، ولجان مجتمعية معنية بإدارة المشروع ومشترياته، ولجان مجتمعية معنية بمراجعة الحسابات والإشراف. وستوفر لجنة تنمية الأحياء الإشراف العام على التنفيذ، باعتبارها الذراع التنموي لكيان الإدارة الحكومي على أدنى مستوى، كما ستباشر الاتصالات مع فرق الدعم المتنقلة والمناطق ووكالات التنفيذ الأخرى ومنفذي تدخلات تكميلية أخرى (مما يتضمن منظمات غير حكومية) وتنسق الدعم الذي توفره تلك الجهات.

21- على الصعيد الاتحادي، ستضطلع وزارة الشؤون الاتحادية بالمسؤولية العامة عن تنفيذ المشروع، مدعومةً من وحدة تنسيق المشروع الاتحادية. وعلى مستوى المنطقة، سيناط بلجنة تنمية المنطقة (اللجنة) – التي تتألف من المسؤول الإداري عن المنطقة (أو نائبه/نائبته) ورؤساء المكاتب القطاعية ورئيس مكتب التنمية المالية ولاقتصادية للمنطقة وممثلين عن منظمات غير حكومية و/أو مؤسسات تعمل في مجال التمويل الصغري، متى ما وجدت – الإشراف على أنشطة المرحلة الثالثة ضمن كلٍ من مناطق المشروع. وستصدر اللجنة الموافقات لجميع المشروعات الفرعية التي تقترحها الأحياء، وتتولى إدارة التدفقات التمويلية، وترصد التنفيذ، وتتكفل برفع التقارير بشأن التقدم المحرز في التنفيذ في أوقاتها المناسبة. كما يعين كل عضو من أعضاء اللجنة مسؤولي اتصال متفرغين من هيئة مكتبه (التعليم والصحة وتنمية الموارد المائية والتنمية الرعوية أو التنمية الزراعية التعاونية وتنمية المشروعات الصغرى (إن وجدت) والطرق الريفية وشؤون المرأة والشباب) لتقديم الدعم التقني اللازم لتنفيذ صندوق الاستثمار المجتمعي وبرنامج سبل العيش الريفية. وسينشئ مسؤولو الاتصال لجنة تقنية تجتمع مرة كل شهر على الأقل لتخطيط زيارات منسقة لأحياء المشروع. وستنسق مكاتب التنمية الرعوية في المناطق الدعم التقني.

22- وعلى المستوى الإقليمي، ستوفر لجان التوجيه الإقليمية (لجان التوجيه) للمشروع الإرشاد العام والقيادة، وهي تضم في تشكيلها رؤساء جميع القطاعات ذات الصلة ومعهم رئيس مكتب التنمية المالية والاقتصادية ويقودها مكتب/لجنة التنمية الرعوية. وستجتمع لجان التوجيه فصلياً لاستعراض الأداء وإقرار التقارير المرحلية الفصلية وتقديم الإرشاد بشأن تنفيذ المشروع.

جيم- التخطيط، والرصد والتقييم، والتعلم وإدارة المعرفة

23- ستنفَذ المرحلة الثالثة من خلال المكاتب الحكومية ذات الصلة على المستوى الاتحادي والإقليمي ومستوى المناطق، ومع ذلك فستدعم وحدات تنسيق وفرق دعم للمشروع تنفيذه. وعلى المستوى الاتحادي، ستتولى وحدة تنسيق اتحادية للمشروع مسؤولية الإدارة الكلية للمشروع، وتتخذ هذه الوحدة من مبنى وزارة الشؤون الاتحادية مقراً لها. وأما على المستوى الإقليمي، فستستضيف مكاتب أو لجان التنمية الرعوية وحدات تنسيق المشروع الإقليمية التي ستنسق التنفيذ ورفع التقارير بشأن الأنشطة الإقليمية وتشرف على فرق الدعم

المتنقلة التي يمولها المشروع. وستقدم فرق الدعم المتنقلة دعماً تطبيقياً من أجل التنفيذ على مستويي المنطقة والحي. وعلى مستوى المنطقة، سيعيَّن منسق ومسؤول مالي للمنطقة في مكتبي التنمية الرعوية والتنمية المالية والاقتصادية للمنطقة على الترتيب لتنسيق التنفيذ وضمان تدفق الأموال بسلاسة ورصد الأداء وإعداد التقارير (المتعلقة بالشؤون المالية والمشتريات والأداء للأنشطة) في الأوقات الملائمة. وستتضمن أنشطة الرصد والتقييم الرصد المنتظم لأداء التنفيذ ونتائجه، والرصد المستقل للعمليات (بما في ذلك التقييمات المنتظمة للتخطيط على مستوى المجتمع وجودة جهود بناء القدرات)، وتقييمات النتائج/الأثر عند منتصف مدة المشروع ونهايته، والدراسات المواضيعية السنوية.

دال– الإدارة المالية والتوريد والتسيير

24- يستمد تصميم المرحلة الثالثة وتجهيزها التوجيه من الدروس المستفادة من تنفيذ مرحلتي المشروع الأولى والثانية وغيرهما من المبادرات المشابهة الممولة من شركاء التنمية لدعم سبل العيش الرعوية في إثيوبيا. وتنفَذ المرحلة الثالثة في المناطق المهمشة التي تضعف فيها القدرة على التنفيذ والإدارة الائتمانية والوقائية. وعلى الجانب الآخر، فإن المرحلة الثالثة هي الحلقة الثالثة من برنامج مدته 15 عاما. وعلى الرغم من تطلبها عناية متواصلة، فإن تدابير التخفيف من الآثار مرت باختبارات وافية وثبتت فعاليتها. وستستخدم المرحلة الثالثة أيضاً نظام الإدارة المالية العام الذي تعمل عدة جوانب فيه بنجاح – مثل عملية الميزانية ونظام تصنيف الميزانية والامتثال للوائح المالية. وقد اعتمد الصندوق إلى حدٍ بعيد على تقييمات المخاطر الائتمانية التي أجراها البنك الدولي، والذي تتواءم منهجيته لتقدير المخاطر بشكل وثيق مع منهجية الصندوق. وفي ضوء المخاطر المحددة والاعتبارات المذكورة أعلاه، فقد صُنِّف الخطر الائتماني للمشروع بدرجة "عالية" بدون تدابير لتخفيف الآثار، لكن من المتوقع أن تنخفض بمجرد البدء في التنفيذ وإدخال تدابير تخفيف آثار المخاطر المقترحة. وتبقى نقاط الضعف الرئيسية في ترتيبات الإدارة الائتمانية متمثلة في ارتفاع معدل الدوران والقصور في عدد المحاسبين والمراجعين المؤهلين (على مستوى المنطقة بشكل عام)، والتأخر في رفع التقارير، وما يشوب وظيفة المراجعة الداخلية في الحكومة من عدم الفاعلية إلى حدٍ بعيد. وقد تتسبب العمليات المطولة التي ينطوي عليها إعداد التقارير المالية (من المناطق إلى الأقاليم ومن الأقاليم إلى المستوى الاتحادي) في تأخير موافاة شركاء التنمية بالتقارير المالية. وقد خلصت لجنة التقييم الائتماني إلى أن الإدارة الائتمانية في إطار المشروع تفي بمتطلبات الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية.

25- **تدفق الأموال وترتيبات الصرف.** تتبع ترتيبات الإدارة الائتمانية للمرحلة الثالثة آلية الحكومة لتدفق الأموال التي تتدفق بموجبها الأموال من الجهات المانحة مباشرة إلى الوزارة المعنية – وهي في هذه الحالة وزارة الشؤون الاتحادية – وتخضع لإشراف نفس الوزارة. وستتولى وحدة تنسيق المشروع الاتحادية مسؤولية الإدارة الائتمانية الكلية للمشروع. كما ستتولى مسؤولية الإفراج عن الأموال وفقاً للخطط المتفق عليها وصرف الأموال لجميع مستويات التنفيذ وتنسيق الرصد ورفع التقارير المالية للمشروع ككل. وستودع الأموال الواردة من الصندوق والمؤسسة الدولية للتنمية في حسابي عملة أجنبية معينين منفصلين تقرر فتحهما لدى مصرف إثيوبيا الوطني، ومن ثم تحول الأموال من الحسابين المنفصلين إلى حسابات مجمعة بالبر الإثيوبي تديرها وزارة الشؤون الاتحادية. وستستخدم المرحلة الثالثة الأساليب التقليدية للصرف، التي ستعتمد على تقديم

كشوف النفقات إلى البنك الدولي وتجديد حسابات المشروع وفقاً لذلك. وسيحدَد أقصى مخصص مصرح به للحسابين المعينين لتجنب أي مشاكل في السيولة.

26- **الرقابة الداخلية والمراجعة الخارجية.** أظهرت المراجعة الداخلية نقاط ضعف تقتضي زيادة التركيز على مراجعة الأنظمة وتحسين استجابة الإدارة لنتائج المراجعة. كما تمثل زيادة وظيفة المراجعة الداخلية قوةً تحدياً أساسياً. ومازال من العوامل المقيدة استخدام معايير محاسبية غير مطابقة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، حيث تتطلب تلك المطابقة الكشف عن معلومات بشأن المشروعات والبرامج الممولة من جهات مانحة. وقد تحسن الأداء الكلي للمراجعة الخارجية نتيجة لزيادة نطاق التغطية وتقليل الوقت اللازم لمراجعة القوائم المالية السنوية. وبشكل عام، تسير عمليات المراجعة التي يجريها مكتب المراجع الاتحادي العام على معايير المراجعة التي وضعتها المنظمة الدولية لمؤسسات المراجعة العليا وتركز على قضايا محددة. وستقع المسؤولية عن متابعة نتائج المراجعة وتطبيق التدابير التصحيحية، حسب الاقتضاء، على عاتق الصندوق، بالتنسيق مع والمؤسسة الدولية للتنمية.

27- **التوريد.** ستجرى المشتريات في إطار المرحلة الثالثة وفقاً للمبادئ التوجيهية للمشتريات التي وضعها البنك الدولي. وقد استعرض البنك الدولي إجراءات المناقصات التنافسية التي تطبقها حكومة إثيوبيا الاتحادية وقرر جواز تطبيق إجراءات المشتريات التي يطبقها المقترض على العقود المبرمة بشأن سلع وأشغال خلاف تلك المقرر شراؤها بموجب مناقصات تنافسية دولية. وستنفذ عقود الخدمات الاستشارية وفقاً لأحكام مبادئ البنك الدولي التوجيهية بشأن الاستشارات.

28- **التسيير ومكافحة الفساد.** علاوةً على الجهود المضمنة رسمياً في تصميم المشروع، مثل انطواء دعم التنفيذ على تلقي تقارير مالية فصلية وتقارير مراجعة سنوية وبعثات رقابية موفدة من البنك الدولي والصندوق وإعداد استعراضات مراجعة داخلية كجزء من دعم التنفيذ، سيشجَع الموظفون الإقليميون والمواطنون على إبلاغ اللجنة الاتحادية الإثيوبية المعنية بالشؤون الأخلاقية ومكافحة الفساد عن أي حالة من حالات الاشتباه في وقوع تدليس وفساد.

هاء- الإشراف

29- ستجرى بعثتا إشراف في كل عام. وستقاس بعد كل بعثة المخاطر وتعاد معايرتها وفقاً للناتج. وستجرى بعثات الإشراف بمشاركة كاملة من الصندوق وستتضمن زيارات ميدانية لمختلف مؤسسات المشروع على جميع المستويات، مثل وحدات تنسيق المشروع الاتحادية ووحدات تنسيق المشروع الإقليمية وعينة من مكاتب التنمية المالية والاقتصادية في المناطق وغير ذلك من الهيئات المنفذة. وستتضمن هذه الزيارات استعراضاً للضوابط والتشغيل الكلي لنظام إدارة الائتمان، واستعراضاً للمراجعة الداخلية، واستعراضات لمعاملات منتقاة، وتحققاً من وجود عينة من الأصول وملكيتها، واستعراضات للمؤسسات المالية الريفية، ومتابعة للإجراءات اللازمة.

واو – استثناءات من شروط الصندوق العامة لتمويل التنمية الزراعية وسياساته التشغيلية

30- ستتواءم أحكام التنفيذ وإعداد التقارير المالية والمشتريات والمراجعة واستخدام حصائل القروض لسداد الضرائب مع متطلبات البنك الدولي. ويقتضي هذا إسقاطاً للمواد المقترنة بشروط الصندوق العامة لتمويل التنمية الزراعية لصالح سياسات البنك الدولي (المؤسسة الدولية للتنمية).

رابعا– تكاليف المشروع وتمويله وفوائده

ألف– تكاليف المشروع

31- يقدر مجموع الاستثمارات وتكاليف المشروع المتكررة التدريجية، بما في ذلك الطوارئ المادية والسعرية، بمبلغ 218.2 مليون دولار أمريكي. وسيكون إجمالي مساهمة الصندوق الحالية للمشروع 85 مليون دولار أمريكي، كما يرتب الصندوق لتوفير مبلغ إضافي قدره 15 مليون دولار أمريكي من مصادر أخرى بغية سد الفجوة التمويلية. وسيمول المشروع من خلال قرض من الصندوق على فترة سبع سنوات بدءاً من منتصف عام 2014 تقريبا حتى تاريخ دخول اتفاقية التمويل ذات الصلة حيز النفاذ. ومن المرجح إقفال الجزء الخاص بالبنك الدولي من التمويل بعد خمس سنوات من دخول اتفاقية البنك الدولي مع المقترض حيز النفاذ، وإن كان من المحتمل أن يستمر البنك في أداء دور المؤسسة المتعاونة إلى أن يقفل قرض الصندوق إلى المقترض. أما إذا لم يحدث ذلك، فسيشرف الصندوق على المشروع بشكل مباشر. كما يتوقع أن يجري الصندوق والبنك الدولي خلال استعراض منتصف المدة تقييماً للتقدم المحرز في التنفيذ، وقد يقرر البنك حينئذٍ مطابقة قرضه على فترة تنفيذ المشروع المحددة من قبل الصندوق بسبع سنوات.

باء– تمويل المشروع

32- يبين الجدول 1 الخطة الكلية لتمويل المشروع لمبلغ 85 مليون دولار أمريكي المحدد.

	المؤسسة الدولية للتنمية	الصندوق	الحكومة	المستفيدون	الإجمالي	حصة المك (%)
تقديم الخدمات التي يوجهها الطلب	61.85	2.45	5.00	13.20	132.50	65.20
برنامج سبل العيش الريفي	22.70	19.50	-	-	42.20	20.80
تنمية التعلم وإدارة المعرفة	2.45	2.05	-	-	4.50	2.20
إدارة المشروع والرصد والتقييم	10.30	8.70	-	-	19.00	9.40
أموال غير مخصصة	2.70	2.30	-	-	5.00	2.50
إجمالي تكاليف المشروع	**100.00**	**85.00**	**5.00**	**13.20**	**203.20**	

خطة تمويل المشروع (85 مليون دولار أمريكي)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

33- وبينما يبلغ إجمالي الموارد المتاحة بمقتضى تخصيص نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء الحالي من أجل جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية 85 مليون دولار أمريكي، فإن مساهمة الصندوق الكلية المتوقعة في المشروع تبلغ 100 مليون دولار أمريكي. ويتوخى تمويل العجز التمويلي البالغ 15 مليون دولار أمريكي كلياً أو جزئياً عن طريق: (1) مصادر تمويل مشتركة أخرى لم تحدَد بعد؛ و/أو (2) عمليات إعادة

تخصيص في إطار نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، مما يُتوقع توافره بنهاية عام 2015؛ و/أو (3) موارد مقرر إتاحتها للمقترض في عام 2016 في إطار الدورة التالية لنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء. وستلتمس الموافقة على التمويل الإضافي من المجلس التنفيذي، حسب الاقتضاء، ثم تخصص الموارد حينذاك على أساس تناسبي لفئات الإنفاق القائمة. ويبين الجدول 2 تكاليف المشروع، بافتراض تقديم الصندوق المساهمة الكاملة البالغة 100 مليون دولار أمريكي.

الجدول 2

خطة تمويل المشروع (100 مليون دولار أمريكي)

(بملايين الدولارات الأمريكية)

	المؤسسة الدولية للتنمية	الصندوق	الحكومة	المستفيدون	الإجمالي	حصة المد (%)
إيصال الخدمات التي يوجهها الطلب	64.92	64.92	4.91	18.43	153.18	68.50
برنامج سبل العيش الريفي	18.30	18.30	-	0.17	36.77	16.40
تنمية التعلم وإدارة المعرفة	2.35	2.35	-	-	4.70	2.10
إدارة المشروع والرصد والتقييم	9.45	9.45	-	-	18.90	8.40
أموال غير مخصصة	5.00	5.00	-	-	10.00	4.50
إجمالي تكاليف المشروع	**100.02**	**100.02**	**4.91**	**18.60**	**223.55**	

جيم- تحليل موجز للفوائد والجوانب الاقتصادية

34- تشتق فوائد المشروع المحددة من: (1) خفض تكاليف النقل؛ (2) وزيادة حجم المنتجات المسوَّقة نتيجة للطرق المنشأة؛ (3) والوفورات في تكاليف تشغيل المركبات وأوقات الانتقال؛ (4) وخفض خسائر ما بعد الحصاد؛ (5) وتحسين الوصول إلى المرافق التعليمية والصحية من خلال تحسين الطرق وإنشاء مكاتب صحة ونقاط تزود بالمياه؛ (6) ورفع إمكانية الوصول إلى خدمات مالية؛ (7) والوفورات المالية المستفادة من تركيب نقاط التزود بالمياه ومن إنشاء مكاتب الصحة؛ (8) وبالنسبة إلى الحكومة، زيادة عائدات الضرائب المقابلة للزيادة في حجم الإنتاج الخاضع للضريبة.

35- يسهم إنشاء المدارس ونقاط التزود بالمياه ومكاتب الصحة بشكل غير مباشر في زيادة الإنتاجية، مما يضفي على ذلك أهمية أساسية في سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية–الاقتصادية وتحسين سبل العيش والإنتاجية الاقتصادية في المجتمعات الرعوية. كما يمثل الوصول إلى الخدمات المالية ضرورة من أجل تمكين المجتمعات الرعوية، لاسيما أعضائها من النساء والشباب. فمن شأن تحسين وصول هؤلاء إلى الخدمات المالية من خلال الأنشطة المدرة للدخل أن يرفع مستوى أوضاعهم المعيشية ويعزز من تمكينهم ويتيح لهم الاضطلاع بأنشطة زراعية ورعوية علاوةً على أنشطة اقتصادية مستدامة أخرى. ومن المفترض أن تزداد إنتاجية المجتمعات الرعوية والرعوية الزراعية نتيجة للتدخلات التي تحسن الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم، مما يوافق كذلك هدف الصندوق المتمثل في زيادة إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة. ويبلغ معدل العائد الداخلي لهذا المشروع 16 في المائة. ويبين تحليل الحساسية أن التغيرات في المتغيرات الأساسية للمشروع لن تؤثر سلباً في استدامته. كما أجري للمشروع تحليل شامل لمردودية التكاليف والفعالية من حيث التكلفة، علاوةً على تحليلات حساسية مقابل الزيادات المحتملة في

تكاليف المشروع أو انخفاضات الفوائد. وتبين أن هبوطاً في الفوائد بنسبة 10 في المائة يؤدي إلى خفض معدل العائد الداخلي إلى 11 في المائة، بينما تؤدي الزيادة في التكاليف بنسبة 10 في المائة إلى خفض المعدل إلى 12 في المائة. وفي حالة تأخر فوائد المشروع عامين، يتمخض المشروع عن معدل عائد داخلي يبلغ 12 في المائة. وعلى ذلك يتبين أن المشروع مستدام مالياً واقتصادياً.

دال– الاستدامة

36- تعتمد استدامة الاستثمارات المبذولة من المجتمعات لتحسين تنفيذ الخدمات على تولي إدارات المناطق أمر مشروعات صندوق الاستثمار المجتمعي الفرعية وإدخالها طور التشغيل لدى استكمالها. وقد تبين في المرحلتين الأولى والثانية أن معظم المشروعات الفرعية المنفذة من خلال صندوق الاستثمار المجتمعي (أكثر من 80 في المائة) استكملت وسُلمت إلى إدارات المناطق بنجاح. ووفرت المناطق بدورها الموارد البشرية والميزانيات التشغيلية اللازمة للتوسع في الخدمات المقترنة. وتقتضي استدامة نهج التنمية التي يوجهها المجتمع بناء قدرات واستئثار المجتمع بالملكية. فإذا اكتسبت المجتمعات المعرفة والوعي والمهارات اللازمة لإعداد خطط تنمية مجتمعية وخطط عمل وخطط تعيُّش تحدد فيها الاستثمارات ذات الأولوية – علاوةً على تنفيذ مشروعات فرعية وصونها – فيرجح أن يتحقق تقدم في نهج التنمية التي يوجهها المجتمع، شريطة توافر التمويل. وتبرز المرحلة الثالثة الحاجة إلى دمج هذا النهج في خطط تنمية المناطق لضمان استدامته. ومن المقصود أن يؤدي تمويل المرحلة الثالثة (من خلال صندوق الاستثمار المجتمعي) دور العامل المحفز للمناطق على إشراك المجتمعات المحلية في القرارات المتخذة بشأن توظيف التمويل العام كله. وسيُطلب من المناطق في إطار المرحلة الثالثة تخصيص جزء من أموالها الرأسمالية كي يُستخدم وفقاً لصندوق الاستثمار المجتمعي بغية البدء في ربط عملية التخطيط المعتاد لدى المناطق بصندوق الاستثمار المجتمعي.

37- يقترح توظيف برنامج سبل العيش الريفية لتعزيز إنشاء تعاونيات مالية جديدة تتولى المجتمعات إدارتها. ولن تكون هذه التعاونيات لدى انتهاء المشروع قد خرجت بعد من مراحل تطويرها الأولى وستكون قدراتها ونطاق عملياتها حينئذٍ محدودة. وستكون ثمة حاجة إلى مواصلة الدعم حتى تتطور التعاونيات الرعوية لتكون مؤسسات مالية ناضجة ذات قدرات كافية للوفاء بمتطلبات المجتمعات. وبما أن المشروع غير ملائم لتوفير الدعم لتطوير تعاونيات رعوية نظراً لعدم تركزه تحديداً على الوساطة المالية الريفية تحديدا فسيرسي المشروع روابط قوية مع برنامج الوساطة المالية الريفية، والذي يتبع أيضاً وكالة التعاونيات الاتحادية ويتمتع بقدرات وخبرات متراكمة في هذا المجال. وسيعمل برنامج الوساطة المالية الريفية كذلك على تأسيس اتحادات للتعاونيات في المناطق الرعوية وعلى بناء القدرات داخل وكالات/مكاتب التعاونيات الإقليمية ومكاتب المناطق المعنية بتعزيز التعاونيات التي يتوقع توفيرها الدعم اللازم للتعاونيات الرعوية على المدى الأطول.

خامسا- الاعتبارات المؤسسية

ألف- الامتثال لسياسات الصندوق

38- تتسق المرحلة الثالثة مع السياسات الأساسية للبنك الدولي، والتي روعيت كذلك بالنسبة إلى الجزء المتعلق بالصندوق من التمويل الكلي. ويحقق المشروع الامتثال لسياسات الصندوق واستراتيجياته. وهو يحقق على وجه الخصوص الامتثال لسياسات الصندوق بشأن الاستهداف (الوصول لفقراء الريف)، والتمويل الريفي والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدارة البيئة والموارد الطبيعية، ولاستراتيجية الصندوق المتعلقة بإدارة المعرفة وتوسيع النطاق.

باء- المواءمة والتنسيق

39- يتواءم المشروع بشكل جيد مع أولويات برنامج الفرص الاستراتيجية القُطْرية. كما يتواءم مع خطة الحكومة للنمو والتحول ومع إطار تنفيذ البرامج المتفق عليه بين مجموعة المساعدة في التنمية والحكومة الإثيوبية، وكلاهما يوجه الاستثمار في مجالات وقطاعات الأولوية المشتركة بين الحكومة والجهات المانحة في إثيوبيا.

جيم- الابتكارات وتوسيع النطاق

40- المرحلة الثالثة عبارة عن توسيع لنطاق برامج خضعت للاختبار والتنفيذ في إطار مشروعين سابقين (المرحلتين الأولى والثانية) لتشمل معظم المناطق الرعوية والرعوية الزراعية في إثيوبيا، باستثناء تلك التي تقع في نواحٍ لا يشملها المشروع. وفي ضوء تجارب التنفيذ المرضية بشكل عام واختبار البرامج لمدة عشر سنوات في إطار المرحلتين الأوليين، يتبين أن اتباع نهج توسيع النطاق أمر مستحسن. ويمثل هذا المشروع ومرحلتيه السابقتين (المرحلة الأولى والمرحلة الثانية) نموذجاً لأفضل ممارسات توسيع النطاق، حيث يتشارك الصندوق مع البنك الدولي في العمل على الوصول إلى 4.5 مليون مستفيد (نحو من 000 750 أسرة). كما أنه نموذج يجسد الكيفية التي يستطيع الصندوق بها تطبيق اختصاصه الأساسي في نُهج يوجهها المجتمع من أجل تكميل نهج الإقراض المرن الذي ينتهجه البنك الدولي (قروض البرامج المتكيفة).

دال- الانخراط في السياسات

41- تستند المرحلة الثالثة إلى الدروس المستفادة من المرحلتين الأولى والثانية وتورِد إجراءات محددة لتحقيق التواؤم بين المرحلة الثالثة وسياسات الصندوق ذات الصلة، بما في ذلك السياسات المتعلقة بالتمايز بين الجنسين والاستهداف. ويتضمن المشروع أنشطة تسد الفجوات التي حُددت في المرحلتين السابقتين، ويعتمد استراتيجية للتمايز بين الجنسين والاستهداف، ويتبع مبادئ الشمول التي تنطوي عليها التنمية التي يوجهها المجتمع، وذلك بحكم طبيعة التوجه بالمجتمع التي يتسم بها التدخل.

سادسا– الوثائق القانونية والسند القانوني

42- ستشكل اتفاقية التمويل بين جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم التمويل المقترح إلى المقترض. وترفق نسخة من اتفاقية التمويل المتفاوض بشأنها كملحق بهذه الوثيقة.

43- وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة تلقي تمويل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

44- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسياسات التمويل المقدم من الصندوق ومعاييره.

سابعا– التوصية

45- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على التمويل المقترح بموجب القرار التالي:

قرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية قرضاً بشروط تيسيرية للغاية تعادل قيمته خمسة وخمسين مليون وثلاثمائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (55.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة)، على أن يخضع لأية شروط وأحكام أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأحكام الواردة في هذه الوثيقة.

كانايو نوانزي
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Negotiated financing agreement: " Pastoral Community Development Project III"

(Negotiations concluded on 19 November 2013)

Loan Number:

Project Title: Pastoral Community Development Project III (the "Project")

The International Fund for Agricultural Development (the "Fund" or "IFAD")

and the

Federal Democratic Republic of Ethiopia (the "Borrower")

(each a "Party" and both of them collectively the "Parties")

hereby agree as follows:

Section A

1. The following documents collectively form this Agreement: this document, the Project Description and Implementation Arrangements (Schedule 1) and the Allocation Table (Schedule 2).

2. The Fund's General Conditions for Agricultural Development Financing dated 29 April 2009, as may be amended from time to time (the "General Conditions") are annexed to this Agreement, and all provisions thereof shall apply to this Agreement except for the provisions identified in Section E paragraph 4 below. For the purposes of this Agreement the terms defined in the General Conditions shall have the meanings set forth therein.

3. The International Development Association ("IDA") has agreed to extend to the Borrower a loan in the principal amount of seventy-one million eight hundred thousand Special Drawing Rights (SDR 71 800 000) to finance the Project on terms and conditions to be set forth in an agreement between the Borrower and the IDA (the "IDA Financing Agreement").

4. The Fund shall provide a Loan to the Borrower (the "Loan"), which the Borrower shall use to implement the Project in accordance with the terms and conditions of this Agreement.

Section B

1 The amount of the Loan is fifty-five million three hundred thousand Special Drawing Rights (SDR 55 300 000).

2 The Loan is granted on highly concessional terms.

3. The Loan Service Payment Currency shall be the US dollar.

4. The first day of the applicable Fiscal Year shall be 8 July.

5. Payments of principal and service charge shall be payable on each 1 March and 1 September with payments of principal commencing on 1 March 2024.

6. There shall be a Designated Account in USD for the exclusive use of this Project in the National Bank of Ethiopia.

7. There shall be an account in Ethiopian Birr for Project operations held by the Ministry of Federal Affairs.

8. The Borrower shall provide counterpart financing for the Project in the amount of one million United States dollars (USD 1 000 000). Additionally, the Borrower shall ensure that the Project beneficiary communities provide counterpart financing for the Project in the amount of fourteen million two hundred thousand United States dollars (USD 14 200 000) for the community investment funds.

Section C

1. The Lead Project Agency shall be the Borrower's Ministry of Federal Affairs.

2. The following are designated as additional Project Parties: the National Regional State Governments of Afar, Somali, Oromia, and the Southern Nations, Nationalities and Peoples Region; the Federal Cooperative Agency; the Ethiopian Institute for Agricultural Research; and any other Party proposed by the Borrower and acceptable to the Fund.

3. The Project Completion Date shall be the seventh anniversary of the date of entry into force of this Agreement.

Section D

The Loan shall be administered by the IDA as the Cooperating Institution and the Project shall be supervised jointly by the IDA and the Fund until the Closing Date of the IDA Financing currently set at 31 December 2018, or such later date as the Fund may designate by notice to the Borrower. Thereafter, the Loan shall be administered and the Project shall be supervised by the Fund.

Section E

1. The following is designated as an additional ground for suspension of this Agreement: the IDA Financing Agreement shall have been suspended.

2. The following is designated as an additional ground for cancellation of this Agreement: the IDA Financing Agreement shall have been cancelled.

3. The following is designated as an additional general condition precedent to withdrawal: A Project Implementation Manual, including, *inter alia*, detailed Project implementation arrangements and institutional roles and responsibiliites, a detailed implementation schedule, financial management and reporting, procurement, monitoring and evalution, and procedures for implementation of the safeguards instruments for the Project, all in form and substance satisfactory to the IDA shall have been adopted by the Borrower.

4. The following provision of the General Conditions shall not apply to this Agreement:

(a) Section 7.05 (Procurement): for purposes of this Agreement, all goods, works and consulting services to be financed out of the proceeds of the Loan shall be subject to the IDA Financing Agreement, as may be amended from time to time;

(b) Section 8.03 (Progress Report and Mid-Term Reviews) and Section 8.04 (Completion Report): for purposes of this Agreement, all Project reporting shall be subject to the IDA Financing Agreement, as may be amended from time to time;

(c) Section 9.02 (Financial Statements): for purposes of this Agreement, the delivery and audit of financial statements shall be subject to the IDA Financing Agreement, as may be amended from time to time;

(d) Section 9.03 (Audit of Accounts): for purposes of this Agreement, the audit of the Project shall be subject to the IDA Financing Agreement, as may be amended from time to time; and

(e) Section 11.01 (Taxation): for purposes of this Agreement, the use of any proceeds of the Financing to pay for taxes shall be subject to the IDA Financing Agreement, as may be amended from time to time.

5. This Agreement is subject to ratification by the Borrower.

6. The following are the designated representatives and addresses to be used for any communication related to this Agreement:

For the Borrower:
The Minister
Ministry of Finance and Economic Development
P. O. Box 1905
Addis Ababa, Ethiopia

For the Fund:

The President
International Fund for Agricultural Development
Via Paolo di Dono 44
00142 Rome, Italy

This agreement, dated _____, has been prepared in the English language in six (6) original copies, three (3) for the Fund and three (3) for the Borrower.

FEDERAL DEMOCRATIC REPUBLIC OF ETHIOPIA

_____
Authorized Representative

INTERNATIONAL FUND FOR
AGRICULTURAL DEVELOPMENT

_____
Kanayo F. Nwanze
President

Schedule 1

Project Description and Implementation Arrangements

1. The Project shall be the same as described in Schedule 1 of the IDA Financing Agreement, as such may be amended by the Parties thereto from time to time. The Project shall be implemented in accordance with the provisions of Sections I, II, III and V of the Schedule 2 of the IDA Financing Agreement, as such may be amended by the Parties thereto from time to time.

Schedule 2

Allocation Table

1. *Allocation of Loan Proceeds.* (a) The Table below sets forth the Categories of Eligible Expenditures to be financed by the Loan and the allocation of the amounts of the Loan to each Category and the percentages of expenditures for items to be financed in each Category:

Category	Amount of IFAD Financing Allocated (expressed in SDR)	Percentage of Expenditures to be Financed (inclusive of Taxes)
(1) Goods, Works, Non-consulting Services, Consultants' Services, Audits, Training, and Operating Costs		
(a) (i) Project Component A	26 270 000	38% of amounts disbursed
(ii) Project Component B	8 460 000	44%
(b) Project Component C	13 010 000	44%
(c) Project Component D	1 300 000	44%
(d) Project Component E	5 860 000	44%
(2) Unallocated	400 000	
TOTAL	**55 300 000**	

(b) The terms used in the Table above are defined as follows:

Category 1 (a) (i) "Project Component A":Eligible Expenditures under Part A.1(a) of the Project for Sub-projects under CIF Grants as reflected in the IDA Financing Agreement as such may be amended by the Parties thereto from time to time;

Category 1 (a) (ii) "Project Component B": Eligible Expenditures under Part A.1(b), A.2 and A.3 of the Project as reflected in the IDA Financing Agreement as such may be amended by the Parties thereto from time to time;

Category 1 (b) "Project Component C": Eligible Expenditures under Part B of the Project including Grants under Part B.1 and B.3 as reflected in the IDA Financing Agreement as such may be amended by the Parties thereto from time to time;

Category 1 (c) "Project Component D": Eligible Expenditures under Part C of the Project as reflected in the IDA Financing Agreement as such may be amended by the Parties thereto from time to time;

Category 1 (d) "Project Component E": Eligible Expenditures under Part D of the Project as reflected in the IDA Financing Agreement as such may be amended by the Parties thereto from time to time.

Logical framework

Project Development Objectives (PDO)
To improve access to community demand-driven social and economic services for pastoralists and agro-pastoralists of Ethiopia.

Project Development Objective Indicators

PDO Level Results Indicators	Core	Unit of Measure	Baseline	Cumulative Target Values					Frequency	Data Source/ Methodology	Responsibility for data collection
				YR1	YR2	YR3	YR4	End Target			
Male and female household heads in project kebeles who report that available public services address their priority needs	☐	Percentage	43% M 28% F	--	--	70% M 50% F	--	80%M 80%F	Baseline, mid-term and end of project	Survey and qualitative analysis	M&E Officer, consultants
Households undertaking a viable IGA supported by a business plan	☐	Number	11,200	--	15,000	18,200	25,000	32,200	Annually, starting year 2.	Progress report, Case studies	M&E Officer (FPCU), consultants
Members of SACCOs as a proportion of the target community	☐	Percentage	5.4%	--	6%	8%	9%	10%	Annually, starting year 2.	Survey and progress reports	M&E Officer, External Consultant
Direct project beneficiaries	☒	Number	1,900,000	--	2,500,000	3,200,000	4,000,000	4,500,000	Annually, starting year 2.	Progress reports	M&E Officers (FPCU, RPCUs)
Female beneficiaries	☒	Percentage Sub-Type Supplemental	42%	--	50%	50%	50%	50%	Annually, starting year 2.	Progress reports	M&E Officers (FPCU, RPCUs)

INTERMEDIATE RESULTS

Indicator Name	Core	Unit of Measure	Baseline	Cumulative Target Values					Frequency	Data Source/ Methodology	Responsibility for data collection
				YR1	YR2	YR3	YR4	End Target			
Component 1: Demand Driven Service Provision **Intermediate Result 1:Community-owned investments in social and economic infrastructure within targeted communities increased and sustainably managed**											
CIF sub-projects completed and fully operational	☐	Number	3,449	--	3, 871	4,575	5,279	5,561	Annually, after mid-term. Process indicators used up to mid-term	Progress Reports	M&E Officer

Beneficiaries that feel PCDP3 investments reflect their priority needs	☒	Percentage	0%	--	--	75%	--	85%	Baseline, mid-term and end of project	Survey	M&E Officer (FPCU), Consultants
Intermediate Result 2: CDD approaches to local level development are adopted by local governments											
Woredas targeted by the project with woreda development plans that follow a CDD planning process	☐	Percentage	0%	--	10%	20%	30%	50%	Annually, starting year 2	Progress reports	M&E Officers
Intermediate Result 3: Increased capacity of communities to effectively engage in local development											
Sub-projects with post-project community engagement or O&M arrangements	☒	Percentage	64%	64%	64%	70%	77%	81%	Annually, after mid-term. Process indicators used up to mid-term	Progress Report, qualitative studies	M&E Officers, consultants
Component 2: Rural Livelihoods Program **Intermediate Result 4: Grassroots financial institutions formed among target communities**											
SACCOs formed and operational	☐	Number	448	--	--	700	900	1,110	Annually, after mid-term.	Progress reports and case studies	M&E Officers, Consultant
Intermediate Result 5: Households targeted by the project have adopted innovative practices/new technologies to strengthen livestock production or new IGAs											
Clients who have adopted an improved agriculture technology promoted by the project	☒	Number	0	--	--	1,100	2,200	2,200	Annually, starting year 3	Progress reports	M&E Officers
Component 3: Development Learning and Knowledge Management **Intermediate Result 6: Communities learn from local development processes**											
Lessons from community discussions and experience sharing documented by KDCs/ learning and knowledge centers	☐	Yes/No	No	No	Yes	Yes	Yes	Yes	Annually	Progress reports	M&E Officers